السياسة البريطانية تجاه كردستان الجنوبية
(تشرين الثاني ١٩١٨- نيسان ١٩٢٠)

أ.م. د. خليل مصطفى عثمان
أ.م. د. ناظم يونس عثمان
قسم التاريخ، كلية الأداب، جامعة دهوك، أقليم كردستان - العراق

الملخص

تمييزت السياسة البريطانية تجاه كردستان الجنوبية، بعد احتلالها للعراق عام١٩١٤-١٩١٨، بالعشوائية والتخبط نتيجة للظروف والمتغيرات المتسارعة على الساحة الدولية والاقليمية، ومعظم البدائل التي تبنتها في سياستها انذاك حول مصير الكرد ومستقبلهم كانت متناقضة وغير مدروسة لاتتناسب مع الأوضاع السياسية و الأجتماعية و الأقتصادية للمجتمع الكردي، بل اتجهت الى الحلول الأنية طبقا للمتغييرات والمستجدات الدولية و الأقليمية، التي دفعت بها الى انتهاج سلوك يتماشى مع مصالحها الأنية و المستقبلية حينها، ففي بداية الأمر انصبت جهودها حول تشكيل مجموعة دويلات كردية صغيرة تتمتع بنوع من الحكم الذاتي تحيط بولاية الموصل، ثم طرحها مشروعاً مشتركاً مع فرنسا حول تقسيم كردستان بينهما، ثم طرح فكرة انسحاب قواتها من كردستان وترك مصيرها لابنائها، واخيراً طرحها فكرة الحاق كردستان الجنوبية بالمملكة العراقية الحديثة.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في دراسة فترة حرجة جدا من تاريخ الحركة التحررية الكردية، الفترة التي بنيت عليها مستقبل الامة الكردية، حيث تم وضع خارطة تقسيم كردستان قيد التنفيذ، وكان للساسة البريطانيين الدور الرئيس في تنفيذ تلك السياسة، وخاصة فيما يتعلق ب قرار ربط كردستان الجنوبية بالمملكة العراقية.

اهداف الدراسة: تكمن اهداف الدراسة الى بيان و توضيح السياسة البريطانية تجاه القضية الكردية بشكل عام، و القضية الكردية في كردستان الجنوبية بشكل خاص، كما تكمن اهداف

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ لێکۆلینێن کوردی

الدراسة الى بيان الدور الذي لعبه الساسة البريطانيين في العراق، في تغيير مجرى العام للسياسية البريطانية تجاه مصير الكرد، و ربط كردستان الجنوبية بالمملكة العراقية الحديثة.

الكلمات الدالة: *كردستان، بريطانيا، العراق، ولاية الموصل، الشيخ محمود*

المقدمة:

جرت، مباحثات ومفاوضات، سرية أثناء الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية، حول تقسيم بعض المناطق في العالم فيما بينها في حال انتصارهم على دول الوسط، وكانت الدولة العثمانية من ضمن هذه المناطق، فمنذ دخولها الحرب بدأت الرغبة تزداد لدى دول الحلفاء من اجل الاستحواذ على ممتلكات واراضي الدولة العثمانية[١]. ولتحقيق ذلك وقعت كل من بريطانيا وفرنسا على اتفاقية سرية عرفت بـ (سايكس- بيكو)عام ١٩١٦[*]، ثم وافقت عليها روسيا القيصرية مقابل حصولها على أرمينيا التركية وشمالي كردستان مع تأكيد حقوقها في القسطنطينية، ولونت هذه المنطقة باللون الاخضر، إلا ان روسيا انسحبت من الاتفاقية بعد فترة وجيزة من قيام ثورة اكتوبر عام ١٩١٧، وبعد ان اصبحت بريطانيا وفرنسا المعنيتين الوحيدتين بالاتفاقية، حاولت بريطانيا ان تحصل على مكاسب اكبر عن طريق اقناع فرنسا بالتنازل عن ولاية الموصل مقابل اطلاق يدها في سوريا ولبنان، واعطاء فرنسا حصة ٢٥٪ من شركة النفط التركية[٢]. وبعد إتمام هذه الصفقة حاولت بريطانيا بشكل حثيث السيطرة على ولاية الموصل باكملها من خلال الاتصال برؤساء عشائر المنطقة عبر وكلائها وتسجيل ملاحظاتهم للاستفادة منها مستقبلاً في رسم سياسة خاصة بها تجاه كردستان[٣].

أما فيما يتعلق بالاتصالات البريطانية بالشخصيات الكردية في كردستان، فقد جاءت المبادرة من الطرف الكردي، في وقت مبكر من قيام الحرب العالمية الاولى، حينما وجه الجنرال شريف باشا[**] مذكرة إلى سير برسي كوكس في الثالث والعشرين من تشرين الاول عام ١٩١٤، يدعو فيها بريطانيا إلى مساندة الكرد، كما عرض على الحكومة البريطانية خدماته بخصوص الشأن الكردي ومستقبلهم[٤].

وبهذا الخصوص ايضا حاول الشيخ محمود الاتصال بالسلطات البريطانية، بعد عودته من معركة الشعيبة، عندما شكل لجنة خاصة تقوم بمهمة الاتصال بالسلطات البريطانية[٥]. كما عاود الاتصال مرة اخرى بالقوات البريطانية المتواجدة في مدينة كفري من اجل التنسيق حول مستقبل كردستان[٦]. كما اتصل مصطفى باشا باجلان وهومن (ابرز الشخصيات الكردية في خانقين) بالسلطات البريطانية بعد فترة وجيزة من احتلالها لبغداد، طالباً منها المساعدة لتحرير

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوێ کوردی

خانقين من عبث وظلم القوات الروسية التي كانت تحتل المدينة انذاك، والتي كانت متحالفة مع البريطانيين في الحرب[٧].

ومن جانبها فإن السلطات البريطانية في العراق أبدت تعاطفاً واضحاً حول المطالب الكردية آنذاك، فقد التقى آرنولد ولسون، الحاكم العسكري البريطاني في العراق، بمجموعة من زعماء الكرد من كركوك مؤكدا في معرض حديثه معهم بأن حكومة بلاده تسعى الى حماية الكرد ب قوله: "مصالح الكرد سوف لا يغض الطرف عنها في مؤتمر الصلح باي حال من الاحوال"[٨].

ومن جانب اخر كتب السير مارك سايكس[*] (السكرتير السياسي لوزارة الحرب البريطانية)، مذكرة في الرابع عشر من حزيران ١٩١٨ حول مستقبل الكرد بعد انتهاء الحرب، أشار فيها إلى مشروع شريف باشا حول مستقبل الكرد واصفا المشروع بأنه يحمل في طياته مقترحات عملية، إلا أنه أبدى تحفظاته حول الموضوع على اعتبار أن اتخاذ قرار نهائي بهذا الخصوص بحاجة إلى استشارة الأرمن والتداول معهم[٩]. كما اشار توينبي (المؤرخ والسياسي الانكليزي المشهور) إلى مستقبل كردستان بقوله:

"إن مصير الكرد مرتبط أساساً بمصير ولاية الموصل، فإذا ما تشكلت حكومة عربية بإدارة بلاد ما بين النهرين تحت الوصاية البريطانية. عندها ينبغي تشكيل إدارة كردية ذات حكم ذاتي في كردستان الجنوبية"[١٠].

هكذا شكلت القضية الكردية إبان الحرب العالمية الأولى إحدى القضايا المعقدة لدى الدوائر السياسية البريطانية، فقد أشار هـ. أ. سكيتش (رئيس الوزراء البريطاني 1908-1916) إلى المسألة الكردية بأنها تعد "إحدى المسائل العويصة التي واجهت الامبراطورية البريطانية"[١١].

ولهذا طرحت العديد من الأفكار حول امكانية إقامة دولة كردية مستقلة في مرحلة ما بعد الحرب[١٢]. حيث أفرزت الحرب اوضاعاً وظروفاً جديدة على ساحة الشرق الأوسط بشكل عام وكردستان بشكل خاص، وقد أصبحت الأجزاء الجنوبية منها تحت السيطرة البريطانية المباشرة، بينما بقيت الاجزاء الشمالية منها تحت السيطرة العثمانية الاسمية، أما الاجزاء الشرقية فقد بقيت تحت إدارة السلطة القاجارية في ايران[١٣].

اولا: مساعي بريطانيا حول مستقبل كردستان:

حاولت بريطانيا جاهدة، مع حلفائها في الحرب، لتحرير الشعوب غير التركية من النير العثماني بعد أن وضعت الحرب أوزارها، فقد ابدت كل من بريطانيا وفرنسا رغبتهما في السعي لتحرير جميع القوميات الواقعة تحت السلطة العثمانية، من خلال البلاغ المشترك لهما، الصادر في

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

الثامن من تشرين الثاني عام ١٩١٨، حيث أكدا فيه ان هدف الحرب هو تحرير الشعوب الواقعة في المنطقة من الاضطهاد التركي، وتشكيل حكومات وطنية لجميع الشعوب[١٤]. وقد جاء تصريح لويد جورج[*] في مجلس العموم البريطاني في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩١٨ ليؤكد هذه الحقيقة بقوله: "أن الكرد الذين عانوا من النير التركي لهم حقوق في حدود قومية"[١٥]. وجاءت التأكيدات البريطانية بشكل صريح ورسمي عندما حاول الميجر نوئيل (المستشار السياسي للشيخ محمود) استقطاب جميع العشائر الكردية لدعم و أسناد حكومة الشيخ محمود، وقد صرح الميجر نوئيل بهذا الخصوص بأن بلاده تهدف إلى "خلق كردستان حرة تحت الوصاية البريطانية، ولكن نظراً لتخلف المنطقة وانعدام المواصلات فيها وانتشار الخلافات العشائرية فقد ترتب علينا العمل لانشاء حالة من النظام والوحدة اولاً"[١٦].

هذه الاراء والافكار التي كانت تطرحها الدوائر الرسمية السياسية والقيادة العسكرية البريطانية، هيأت للكرد فرصة تاريخية سانحة لتحقيق طموحاتهم في إقامة كيان سياسي مستقل في ضوء الدعم والتشجيع الذي سيتلقونه من الحلفاء، وفق بلاغاتهم الرسمية حول مستقبل الشعوب القاطنة ضمن الدولة العثمانية[١٧].

ومن الناحية الواقعية، فإن السياسة البريطانية ازاء الكرد اتسمت بالغموض والتذبذب، خلال الاعوام التي سبقت تشكيل المملكة العراقية الحديثة، ويبدو ان انعدام الرؤية السياسة البريطانية تجاه الكرد جاء نتيجة لتضافر عوامل عديدة كان في مقدمتها طبيعة، القضية الكردية المعقدة، وعدم توفر المعلومات الكافية عن طبيعة المجتمع الكردي وتكويناته الاجتماعية، وكذلك عدم استقرار الاوضاع السياسية والعسكرية في المنطقة بشكل عام وكردستان بشكل خاص، هذا فضلاً عن اختلاف وجهات النظر بين الدوائر الرسمية السياسية البريطانية حول كيفية التعامل مع القضية الكردية[١٨].

إزاء هذا الغموض لجأت الادارة البريطانية إلى اتباع سياسات سريعة وعاجلة لمعالجة الاوضاع غير المستقرة في المناطق الكردية وتقديم البدائل السريعة لادارة النظام فيها[١٩].لذلك فإن تصريحات ارنولدولسون (وكيل الحاكم الملكي البريطاني العام في العراق)، الذي زار السليمانية في الاول من كانون الاول ١٩١٩، حول استقلال الكرد ودعم الحكومة الكردية، التي يترأسها الشيخ محمود وتشجيعه عشائر المنطقة للانضمام إلى الحكومة لم تكن سوى تكتيكات مرحلية كانت الهدف منها تهدئة الاوضاع في كردستان والحصول على الدعم والمساعدة الكردية ضد الدعاية الكمالية، لانها كانت بأمس الحاجة اليها في تلك الظروف[٢٠].

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوێ کوردی

هذه السياسة البريطانية أكدها أكثر من مسؤول بريطاني خلال تصريحاتهم، فقد اشار لونكريك (الحاكم السياسي البريطاني في كفري) إلى هذه الحقيقة بقوله، إن المشكلة في كردستان كانت تنصب بالدرجة الأساس على إقامة النظام بدلاً من الفوضى. كما أوضح السير ولسون للميجر نوئيل في تشرين الثاني ١٩١٨:

"أنه لا يحتمل ارسال قوات ابدية إلى السليمانية، وانه ينبغي ان يكون واضحاً لزعماء العشائر الكردية ان الترتيبات التي يفضلونها يجب ان تكون مؤقتة"[٢١].

وقد عبر سي. جي.أدموندز(الحاكم السياسي في كركوك) عن الموقف نفسه بالقول:

"إن الحكم الذاتي الكردي تحت قيادة الشيخ محمود فرض نفسه على الحكومة الملكية البريطانية لاعتبارات عسكرية وليست سياسية"[٢٢].

لذلك يبدو لنا ان الحكومة الكردية التي شكلها الشيخ محمود لم تكن إلا حلاً مؤقتاً، وان تعامل السلطات البريطانية مع الشيخ محمود كان مبنياً على اعتبارات عسكرية لفترة مؤقتة، ولاسباب تعود بالدرجة الاساس إلى سلطته ونفوذه الواسع في السليمانية وأطرافها، فقد أشارت وثيقة بريطانية إلى هذه الحقيقة بقولها:

"إن السلطة والنفوذ الذي يتمتع بهما الشيخ محمود في هذه البلاد معروفة جيداً... وهذا النفوذ في الوقت الحاضر لربما اكبر من أي وقت مضى، ولو لا تعاونه معنا الآن لكان علينا حشد قوات عسكرية اضافية كبيرة إلى المنطقة"[٢٣].

أما الجنرال درايفر (ضابط في الحملة العسكرية البريطانية على كردستان الجنوبية) فيقول:

"إن نفوذ الشيخ محمود مهم جداً إلى درجة انه لا يمكن التغافل عنه"[٢٤].

ولهذا أرتأت الحكومة البريطانية ان تستغل نفوذ الشيخ محمود لانقاذ بريطانيا من مهمة عسكرية صعبة في المنطقة، وأكدت هذه الحقيقة المس بيل[*] بقولها:

"بدون المساعدة العسكرية التي كان يقدمها الشيخ محمود كان لزاماً علينا حشد قوة عسكرية، لم تكن سهلة المنال، فالشيخ محمود من الناحية السياسية كان مهماً جداً للحفاظ على الامن والاستقرار دون استعمال القوة"[٢٥].

وعندما تبلغ الاجراءات التي كان يقوم بها الشيخ محمود حداً يتناقض مع التوجهات والخطط السياسة البريطانية في المنطقة، كانت السلطات البريطانية تعمدإلى تقليص نفوذه من

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

خلال تغير المستشارين فقد عينت الميجر سون بدلاً من الميجر نوئيل، كمستشار سياسي لحكومة الشيخ محمود، للعمل على الحد من توسيع نفوذه وتقليص صلاحياته[٢٦]. كما اتخذت اجراءات عدة دلت على هذا الاتجاه منها تنحية أمين سولان (حاكم رانيا) الموالي للشيخ محمود، على الرغم من معارضة شيوخ ووجهاء المنطقة، بل استطاع الكولونيل بيل (الحاكم السياسي لولاية الموصل) ان يحمل الشيخ محمود على كتابة برقية إلى رؤساء العشائر الكردية في المنطقة يدعوهم فيها بالخضوع لرغبات السلطات البريطانية حول عزل امين سولان من منصبه[٢٧]. كما عمدت السلطات البريطانية إلى استمالة عدد من الوجهاء ورؤساء العشائر المعروفين بعدائهم للشيخ محمود، أمثال بابكر سليم آغا (رئيس عشيرة بشدر)، وقسم من رؤساء عشائر الجاف من خلال إغرائهم بالمال[٢٨]. كما نقلت عهدة عشيرة الجاف من الشيخ محمود إلى الحاكم السياسي في حلبجة، وقد أيدت هذا الاجراء عادلة خانم[*] التي تتمتع بنفوذ كبير بين عشائر الجاف، وكانت من ابرز مؤيدي الادارة البريطانية في المنطقة[٢٩].

أما بخصوص المساعدات المالية البريطانية المقدمة لحكومة الشيخ محمود فقد خفضت إلى حدود متدنية جداً، فضلاً عن تعيين عدد من الموظفين الانكليز والهنود في ادارة مدينة السليمانية، وتشكيل فرقة من الفرسان المشاة بقيادة الميجر دانليس لتحديد نفوذ الشيخ محمود[٣٠]. كما حاولت السلطات البريطانية ايجاد بديل اخر للشيخ محمود في المنطقة من الاسرة البابانية وهو (حمدي بك بابان) [**]، لتنفيذ سياستها في كردستان[٣١]، إلا انه كان في حينها مقيماً في بغداد ولا يجيد اللغة الكردية، فضلاً عن انه اعتذر للسلطات البريطانية عن القيام بهذا الدور بعد ان زار مدينة السليمانية واطلع على حقيقة نوايا السياسة البريطانية في المنطقة[٣٢].

وبدوره اتصل السيد طه الشمديني[***] بالسلطات البريطانية في بغداد من اجل إقامة دولة كردية تحت الوصاية البريطانية، على ان يكون الكرد في إيران ضمن هذه الدولة، كما انه أبدى استعداده للتعاون مع السلطات البريطانية، وقد تضمن الاقتراح الذي قدمه إلى السلطات البريطانية جملة نقاط كان من ابرزها[٣٣]:

١- اعلان عفو عام في كردستان.
٢- تنصيب اكثر من رئيس فيها.
٣- اعادة المسيحيين إلى اوطانهم، وعدم اخضاع الكرد للسيطرة الأرمنية أو النسطورية.
٤- دعم الحكومة الكردية بالمساعدات المالية.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

ورغم ان مقترحاته جوبهت بالرفض من الجانب البريطاني، إلا ان السلطات البريطانية حاولت الاستفادة من نفوذه القوي بين العشائر الكردية، لكونه من ابرز المرشحين لرئاسة الحكومة الكردية في السليمانية بعد نفي الشيخ محمودمنها، إلا ان بريطانيا عدلت عن تلك الخطة لعدم توافقها مع مصالحها في المنطقة[٣٤].

كان رد فعل الشيخ محمود تجاه السياسة البريطانية تلك، أن بدا يحضر للقيام بحركة مسلحة بطرد القوات البريطانية من المنطقة[٣٥]. وبدأ يتصل برؤساء العشائر الكردية الموالين له لرصد الصفوف وتوحيدها من اجل ذلك، وتم الاتفاق على اليوم الثالث والعشرين من آيار١٩٢٠ موعداً لبدء الثورة[٣٦].

ثانيا: موقف بريطانيا من المسألة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى:

وفيما يتعلق بموقف الحكومة البريطانية ازاء المسألة الكردية في مرحلة ما بعد الحرب فقد جرت بهذا الخصوص عدة مراسلات بين ولسون (وكيل الحاكم الملكي البريطاني العام في العراق) ووزارة الهند، قدم فيه جملة مقترحات لحل المسألة الكردية، وفي اثناء زيارة ولسون إلى باريس ولندن في ربيع العام ١٩١٩ التقى مع لويد جورج (رئيس وزراء بريطانيا١٩١٦- ١٩٢٢)، والمستر مونتاكو (السفير البريطاني في باريس)، واقترح عليهما مجموعة آراء حول مستقبل كردستان تضمنت تأسيس عدة دويلات كردية مستقلة فيها بزعامة أبرز الشخصيات الكردية، على أن تكون تحت الوصاية البريطانية[٣٧].

ويبدو ان مقترحات ولسون كانت تهدف إلى تحقيق جملة اهداف للسياسة البريطانية في المنطقة، فمن جهة كانت تضمن مصالحها المستقبلية في تقسيم كردستان إلى عدة دويلات مستقلة، ومن جهة اخرى كانت تهدف إلى استخدام تلك الدويلات كورقة ضغط على الحركة القومية العربية في العراق من جهة والحركة القومية التركية من جهة اخرى. وقد أيدت عدة جهات متخصصة هذه المقترحات، ففي تعليق للمؤرخ البريطاني أرنولد توينبي حول هذه السياسة في كردستان في اوائل العام ١٩١٩ أكد على وجوب اقامة اتحاد كونفيدرالي في كردستان[٣٨].

أما رأي وزارة الحرب البريطانية حول هذه المقترحات الخاصة بالمسألة الكردية، فقد تبناها د. جي هوكارث(المسؤل السياسي في وزارة الحرب البريطانية) عندما ذهب إلى القول، بأن انشاء دولة محلية في منطقة شمال ما بين النهرين أو كردستان الجنوبية، يكون مركزها مدينة الموصل أو أورفة، أمر ضروري لانها منطقة استراتيجية متميزة[٣٩].

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

هكذا وردت مقترحات واراء عديدة بشأن مستقبل كردستان والعلاقة بين الكرد والحكومة البريطانية، إلا ان الرأي الارجح في حينه كان بما طرحه ولسون، الذي تبنى فكرة الحاق ولاية الموصل بالمملكة العراقية، والابتعاد عن إقامة كيان مستقل في كردستان[٤٠]، وقد تبلور رايه بشكل قاطع خلال البرقية التي أرسلها إلى حكومة الهند في العشرين من شباط ١٩٢٠، عندما حدد فيها رأيه بعدة نقاط تضمنت ما يلي:

أ- ان الدولة العراقية الجديدة ينبغي ان تضم الولايات الثلاثة (البصرة – بغداد – الموصل) بالاضافة إلى دير الزور.

ب- تكون ادارة هذه الولايات من قبل لمندوب السامي البريطاني وليس أمير عربي.

ج- إن السيطرة البريطانية ستكون مدعومة بالقوة العسكرية وسلاح الطيران.

د- يعين أربعة مندوبين للولايات العراقية الجديدة (البصرة- بغداد- الموصل- الفرات) على أن يكونوا تحت سلطة المندوب السامي البريطاني.

ه- منح الاستقلال الذاتي للكرد على ان يترك ذلك لمشيئة بريطانيا.

إلا انه أكد على ان لا تناقش هذه المقترحات ضمن مداولات مؤتمر الصلح في باريس، اذا كان ذلك ممكناً. واذا ما اعطيت كردستان وضعاً منفصلاً تكون بمثابةالولاية الخامسةالتابعة لحكم المندوب السامي بدلاً من اربع ولايات[٤١] .

وقد جاءت الموافقة الرسمية للحكومة البريطانية على المقترحات التي قدمها ولسون في العاشر من مايس ١٩١٩ حيث اكدت الوثيقة بالقول:

"نحن نخولك بأن تبادر إلى إنشاء خمس ولايات للعراق... وينبغي ان تمضي قدماً في خلق الولاية العربية في الموصل تحيط بها حكومات كردية"[٤٢].

وقد تابعت الحكومة البريطانية هذه القضية عن كثب عندما ارسلت وزارة الهند برقية إلى ويلسون في الخامس من حزيران ١٩١٩، تطلب منه توضيح وجهة نظره حول تحديد المناطق المعنية وحدودها، وفيما اذا كان لا يزال يدعو إلى استثناء مدينتي ديار بكر وأورفة من الدولة العراقية. وفي رده على الرسالة بتاريخ الثالث عشر من حزيران ١٩١٩، اقترح ولسون بأن تكون الحدود التركية شمالاً والفارسية شرقاً، هي الحدود للمقاطعة ذات الأغلبية الكردية، ولاسباب استراتيجية واقتصادية اقترح ويلسون ضم مدن السليمانية ورانية وكويه واربيل وزاخو وئاكري إلى العراق، واستثناءها من دولة كردستان المقترح تشكيلها في المنطقة[٤٣]. أما حول الحدود الجنوبية للمقاطعة المذكورة، فقد اقترح ويلسون ان تكون شمال الجزيرة قليلاً، شمال نصيبين، جنوب ماردين، شمال راس العين على خط العرض ٣٧° درجة شمالاً، على ان تستثنى ارزنجان

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوێ کوردی

وارضروم من المقاطعة الكردية[٤٤]. اما الميجر نوئيل فكان له تصور آخر حول مستقبل المنطقة، فقد كان من أبرز مؤيدي فكرة تشكيل دولة كردية مستقلة تضم ولاية الموصل بكاملها، وقد عارض نوئيل ما جاء في مقترحات ويلسون حول الحاق مدن زاخو واربيل وئاكري وكويه والسليمانية بالعراق[٤٥]. واعتقد انه اذا ما ترك الكرد يقررون مصيرهم، فإنهم حتماً سيكونون موالين لبريطانيا، واذا ما الحقت كردستان بالمملكة العراقية سيفسح المجال امام تصاعد النشاط المعادي لبريطانيا في المنطقة، وفي برقية من وزارة الهند إلى ويلسون في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٩، اشارت فيها إلى مقترحات الميجر نوئيل التي تضمنت ثلاث امور ألزمت السلطات البريطانية على عدم اهمالها وهي[٤٦]:

١- وجوب اخراج النفوذ التركي من كردستان.

٢- وجوب عدم تقسيم كردستان.

٣- يجب ان تتبع الحدود- بقدر الامكان- الخط الاثنولوجي بين العرب والكرد.

ويبدو ان المقترحات التي تقدم بها الميجر نوئيل لتشكيل دولة كردية مستقلة بما فيها ولاية الموصل، جاءت لتحقيق اهداف خاصة بالسياسة البريطانية في المنطقة، منها مد النفوذ البريطاني إلى المناطق القريبة من القوقاز السوفيتية التي اصبحت بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العدو الاول لبريطانيا. كما ان تأييد الاماني القومية الكردية في هذا الوقت، يمكن اتخاذها وسيلة ضغط ضد السياسة الكمالية في تركيا، وادعاءاتها المستمرة حول احقيتها لولاية الموصل الغنية بالنفط. هذا فضلاً عن أنها ستكسب انصاراً لها في كردستان وتحد من نشاط وتوجهات القوميين العرب في بلاد ما بين النهرين[٤٧].

واجهت اراء نوئيل معارضة شديدة من قبل بعض الساسة البريطانيين في العراق، وعلى راسهم السير آرنولد ويلسون، الذي أكد على ان طروحات نوئيل تتعارض مع المصالح العليا لبريطانيا العظمى في العراق[٤٨]. وقد عارضها كذلك أدموندز الذي انتقد نوئيل في مقترحاته تلك بالقول "ان نوئيل ينظر إلى المسألة من منظور كرد السليمانية"[٤٩]، أما العقيد لجمان (الحاكم السياسي في الموصل) فقد انتقد كذلك طروحات نوئيل حول مستقبل كردستان، بيد انه كان متعاطفاً مع الكرد على حساب الطائفة المسيحية في الموصل. وهذا كان رأي م. موهلير (الموظف السياسي البريطاني في اسطنبول) عندما صرح بأن نوئيل يحاول من مقترحاته تلك ان يحقق بعض المكاسب للكرد، كما حاول لورانس(الذي حقق للعرب تكوين دول عربية مثل العراق و سوريا ولبنان) ان يحقق الشيء ذاته للعرب اثناء الحرب العالمية الاولى[٥٠]. بل حتى أن لورانس ذاته أبدى معارضته لتوجهات نوئيل المتعاطفة مع الكرد، بحجة ان الشعور القومي لدى الكرد لا يزال لم يتبلور بعد، ولا يملكون الامكانات الذاتية لتحقيق استقلالهم، فضلاً عن اعتقاده

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

بأن مشروع نوئيل المساند للكرد قد يؤدي إلى تحالف عربي مع الحركة الكمالية ضد المصالح البريطانية في المنطقة[٥١].

ثالثا: موقف بريطانيا الرسمي من المقترحات المقدمة حول مستقبل الكرد:

من اجل التداول ومناقشة جميع هذه الاراء الواردة بشأن مستقبل كردستان، عقد في لندن في السابع عشر من نيسان ١٩١٩ مؤتمر تحت رعاية اللورد كيرزن[*] (وزير الخارجية البريطاني) لدراسة جميع قضايا الشرق الاوسط بشكل عام والقضية الكردية بشكل خاص، وقدم المؤتمرون عدة مقترحات بشأن مستقبل الكرد[٥٢]. ومن بين ابرز المقترحات تلك التي تقدم بها ويلسون إلى رئيس المؤتمر، حينما تقدم بمقترحين لإدارة المناطق الكردية، تضمن المقترح الأول انشاء كردستان ذات حكم ذاتي مركزها الموصل، حيث يضمن ذلك رغبات الكرد ويؤدي إلى تأسيس دولة كردية شبه مستقلة يشكل غالبيتها الكرد، أما الاقتراح الثاني فقد تضمن انشاء ولاية الموصل كجزء من بلاد ما بين النهرين، وإقامة حزام من دول كردية تتمتع بنظام الحكم الذاتي تحيط بالولاية، واعطى ويلسون امثلة لتلك الدول، كدولة السليمانية وروانduz وئاميدي وجزيرة ابن عمر، والتي سيحكمها رؤساء محليون مع مستشارين بريطانيين يخضعون لبغداد مباشرة. على ان تمنح الدول الواقعة في المناطق الجبلية قدراً اكبر من الحكم الذاتي والحرية من الحكومات الواقعة في السهل، وقد اشار ويلسون انه اذا قبل بالاقتراح الثاني فإن اربيل وئاكري وزاخو ستكون ضمن ولاية الموصل[٥٣].

وقد ابدى كيرزن تأييده لمقترحات ويلسون ولا سيما الاقتراح الثاني، الذي يتضمن ربط ولاية الموصل بالعراق وتحيط به دويلات كردية تحت حكم رؤساء الكرد وبإشراف مستشارين بريطانيين[٥٤]. وظهرت خلال المؤتمر آراء اخرى حول مستقبل كردستان، كان من بينها إمكانية بقاء القوات البريطانية في كردستان أو سحبها[٥٥]. وكان رأي وزارة الخارجية البريطانية يدعو إلى سحب قواتها من السليمانية، إلا ان وزارة الهند دعت إلى بقاء تلك القوات في كردستان لانه امر ضروري للمحافظة على الامن والسلام في العراق، وهذا ما دعى اليه ويلسون كذلك، لان الانسحاب من كردستان سيترتب عليه نتائج خطيرة على السياسة البريطانية في العراق وايران، ورأى ان السليمانية من الناحية الجغرافية والاستراتيجية جزء من اراضي العراق وليست جزء من كردستان، وزعم انه لو ترك شأن الكرد فإنهم سيشكلون تهديداً مستمراً للعراق العربي، وبالتالي سيؤدي إلى معارك مستمرة بين الطرفين، الامر الذي سيجر بريطانيا إلى تلك الاحداث وارسال اعداد كبيرة من القوة العسكرية للسيطرة على المنطقة[٥٦]. كما ان الاحداث اللاحقة التي جرت في

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

كردستان قد دفعت باصحاب الرأي القائل بانسحاب القوات البريطانية من كردستان إلى العدول عن رأيهم[٥٧].

قرر المناقشون في نهاية المؤتمر تخويل ويلسون باتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل اقامة خمس محافظات مع وجود محافظة الموصل "ذات الاغلبية العربية!!"، ويحيط بها حزام من دول كردية ذات حكم ذاتي، يترأسها زعماء كرد مع مستشارين بريطانيين[٥٨].

كما تقدمت وزارة الهند بمقترح إلى وزارة الخارجية البريطانية حول مستقبل كردستان وعلاقتها بالمملكة العراقية الحديثة، اقترحت فيه تشكيل دولة مستقلة في العراق مع تشكيل حكومة كردية ذات حكم ذاتي في كردستان يحكمها مجلس تنفيذي كردي غير خاضع للحكومة العراقية[٥٩].

وخلال الفترة ما بين آب ١٩١٩ونيسان ١٩٢٠، أرسلت وزارتا الهند والخارجية البريطانية سلسلة من الاسئلة إلى وكيل الحاكم البريطاني العام في بغداد، مطالبين إياه إعادة النظر في مسألة إمكانية الإنسحاب من كردستان وتقديم الدعم المادي والمعنوي للكرد في سبيل إقامة حكومتهم الذاتية[٦٠]، لكن ويلسون استطاع وبمهارة فائقة عدم تطبيق الوصايا المقدمة اليه من وزارتي الهند والخارجية البريطانية. فقد أجاب ويلسون على هذه الرسائل بالتحذير من عواقب هذه السياسة التي تنوي الحكومة البريطانية تنفيذها، وطلب التمهل في اتخاذ القرار لتفادي النتائج السلبية لهذه السياسة، وتؤدي بالنتيجة إلى اجبار القوات البريطانية على مغادرة ولاية الموصل ولربما العراق بأكمله[٦١].

وقد عقد مؤتمر آخر لدراسة مستقبل كردستان في مقر دائرة الهند في السادس من كانون الثاني ١٩١٩، وقد ركز المؤتمرون على دراسة آراء ومقترحات ويلسون بشأن القضية الكردية وايجاد نقاط الحدود بين كردستان وبلاد ما بين النهرين، وإقامة مجلس يعالج شؤون المقاطعة الواقعة بين الزابين(نهري الزاب الكبير و الزاب الصغير) باستثناء رواندوز، كما اقترح المؤتمرون ان تكون منطقة جزيرة ابن عمر نواة لدولة ذات حكم ذاتي تحت رئاسة فرد من عائلة بدرخان باشا[٦٢]. كما ان السيد آرثر هيرتزل (مساعد وزير الدولة لشؤون الهند١٩١٤- ١٩٢٢) كان له رأي مشابه لما تم تداوله في المؤتمر، وأبدى امتعاضه من مقترحات ويلسون داعيا الى تنفيذ ما تطلب منه الحكومة البريطانية بخصوص السياسة في كردستان[٦٣]. وفي وثيقة اخرى صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية في الثالث والعشرين من كانون الاول ١٩١٩، تضمنت ما دار في الاجتماع الذي تم بين اللورد كيرزن وبيرثيلوت (رئيس الدائرة السياسية والتجارية في وزارة الخارجية الفرنسية) حول القضية الكردية، اذ اقترح فيها اللورد كيرزن على بيرثيلوت الخطوط العامة

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

للسياسة التي تسترشد بها الحكومتان البريطانية والفرنسية تجاه كردستان مستقبلاً، والتي تضمنت على ان لا يكون هناك أية وصاية بريطانية أو فرنسية على جميع انحاء كردستان باستثناء بعض المناطق الجنوبية، كما أكد كيرزن وجوب انهاء النفوذ التركي في كردستان، لأن الكرد قادرون على وضع الترتيبات اللازمة مع الطائفة الآشورية والأرمنية في المنطقة[٦٤].

كانت فكرة كيرزن تقوم على قيام الكرد ب تشكيل دولة موحدة لهم، لكون الكرد قادرين على إدارة انفسهم اذا لم يتدخل الأتراك فيها، وينبغي ضمان حقوقهم ضد أي عدوان تركي من خلال عدم خلق مشاكل حدودية بينهما، وقد أبدى بيرثيلوت تعاطفه وتأييده لمقترحات ويلسون[٦٥].

أما رأي وزارة الحربية البريطانية حول مستقبل كردستان الجنوبية، فقد كتب الجنرال ب. رادكلين في الثاني عشر من نيسان ١٩٢٠، انه ينبغي تطبيق سياسة واضحة في كردستان بما يوافق رأي ويلسون، واقترح نظاماً عسكرياً يسمح للقوة الجوية الملكية البريطانية ان تساهم في حفظ الاستقرار في المنطقة[٦٦].

رابعاً: مؤتمر السلام في باريس و القضية الكردية:

وما ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها حتى شرعت الوفود الدولية المنتصرة في الحرب تتجه نحو باريس، حيث مقر انعقاد مؤتمر الصلح الذي تقرر عقده في الفترة ما بين (الثامن عشر من كانون الثاني ١٩١٩- العشرون من كانون الثاني ١٩٢٠) لتسوية المشاكل الناجمة عن الحرب، وقد مثل الكرد في هذا المؤتمر الجنرال شريف باشا الذي صرف جهوداً حثيثة لايصال الصوت الكردي إلى المحافل الدولية وعدم إهمال الكرد من قبل الحلفاء في الحصول على الحقوق القومية[*].

استمرت بريطانيا في رسم سياستها وتحديد خططها العامة في المؤتمر، وفيما يتعلق بسياستها تجاه كردستان، فقد صاغ الوفد البريطاني قراراً اقترحه على لجنة العشرة[**]. في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩١٩ جاء فيه "اتفقت دول الحلفاء الكبرى والمحايدة لتبين سوء الادارة التركية التاريخية في معاملة الشعوب الخاضعة لها وفصل في أرمينيا وسوريا وبلاد ما بين النهرين وكردستان وفلسطين والجزيرة العربية فصلاً تاماً عن المملكة التركية دون الحاق الضرر بسكان الاقسام الاخرى من المملكة التركية"[٦٧].

كان ذكر مصطلح كردستان ككيان مستقل في مؤتمر الصلح بمثابة إضفاء طابع قانوني على المسألة الكردية، وتدويل القضية في المحافل الدولية. كما أن تبني لويد جورج (رئيس

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوێ کوردی

الوزراء البريطاني) اقتراحا بادراج كردستان ضمن البلدان المستحقة للاستقلال كان ب مثابة دليل آخر على اهمية القضية الكردية في السياسة الخارجية البريطانية[٦٨].

كما قرر وفود الحلفاء في مؤتمر الصلح تشكيل لجنة دولية خاصة بتقصي الحقائق، للوقوف على اتجاهات الراي العام في انحاء الدولة العثمانية ودراسة اوضاعهم، لان الرئيس الامريكي وودرو ولسن[*] أبدى امتعاضه لادعاءات كل من فرنسا وبريطانيا حول محاولة سيطرتهما على سكان المنطقة دون رغبته، ولهذا طالب بأن تكون معالجة القضية من خلال الاطلاع على رغبات سكان هذه المناطق، وعليه اقترح وودرو ولسن تشكيل لجنة من ذوي الخبرة والتخصص للوقوف على اتجاهات واراء سكان المنطقة ومعرفة رغباتهم حول مستقبل ادارة مناطقهم، وتشكلت اللجنة من د. هنري كنك (عميد كلية اوبرك الامريكية)، والمستر تشارلز كرين من الولايات المتحدة، وكذلك عضوية هنري مكماهون و د. ج. هوغارث (من بريطانيا)، ولم تختار فرنسا من يمثلها في اللجنة لعدم قناعتها بالفكرة، كما تخلت بريطانيا عن مشاركتها في اللجنة، فاقتصرت اللجنة على العضوين الامريكيين، ومن هنا جاءت تسميتها بلجنة كنك- كرين[٦٩]. وقد رافق اللجنة الاستاذ البرت لا يبروا والدكتور جورج مونتوغمري والكابتن وليام بن، وقامت اللجنة بجولات في انحاء الامبراطورية العثمانية إلا انها رفضت زيارة المناطق الكردية بحجة عدم الاستقرار والظروف الخاصة التي تمر بها المنطقة آنذاك[**]. ومع ذلك فقد زار ممثلان عن الحزب الديمقراطي الكردي[*] اللجنة في مقرها في اسطنبول، وعرضا مطالبها ومقترحاتها حول مستقبل كردستان[٧٠]. ومن ناحية أخرى، كان لأعضاء اللجنة آراء خاصة حول مستقبل كردستان، فالدكتور مونتغمري عبر عن رأيه بضرورة ان تقبل الولايات المتحدة مسؤولية الانتداب على ارمينيا أو كردستان أو الاناضول، واضاف ان كردستان تكاد ان تكون القضية الوحيدة التي تستحوذ على معاملة منفصلة[٧١]. أما المستر لايبرد فذكر انه في حال انشاء حكومة ارمينية فلابد بالمقابل انشاء دولة للكرد ودولة أخرى للعرب، وقد حصر لايبرد الكرد بالاقليم الجغرافي الطبيعي الواقع بين أرمينيا المنوي تشكيلها شمالاً وبلاد ما بين النهرين جنوبا، والفرات كحدود غربية، وايران شرقاً، واشار إلى ضرورة ان يتم ضمان الحكم الذاتي للكرد تحت انتداب مباشر، بهدف اعدادهم للاستقلال أو الاتحاد الفيدرالي مع جيرانهم في حكومة مستقلة واحدة، واضاف انه لأسباب جغرافية يفضل إلحاق هذه المناطق بانتداب العراق على ان تلحق بأرمينيا أو الاناضول[٧٢].

الخاتمة:

يبدو مما تقدم ان السياسة البريطانية تجاه كردستان كانت تتميز بالعشوائية والتخبط نتيجة للظروف والمتغيرات المتسارعة على الساحة الدولية والاقليمية، ومعظم البدائل التي تبنتها في سياستها كانت في معظمها متناقضة، ففي بداية الأمر انصبت جهودها حول تشكيل مجموعة دويلات كردية صغيرة تتمتع بنوع من الحكم الذاتي تحيط بولاية الموصل، ثم

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

طرحها مشروعاً مشتركاً مع فرنسا حول تقسيم كردستان بينهما، ثم طرح فكرة انسحاب قواتها من كردستان وترك مصيرها لابنائها، واخيراً طرحها فكرة الحاق كردستان الجنوبية بالمملكة العراقية الحديثة[٧٣].

هكذا يمكن القول، ان تلاحق الاحداث في المنطقة قد دفعت بدول الحلفاء إلى عقد مؤتمر في مدينة سان ريمو الأيطالية في التاسع من نيسان ١٩٢٠[**]، وحسم الموقف نهائياً بين فرنسا وبريطانيا حول مستقبل المنطقة بشكل عام وكردستان بشكل خاص، بما يتماشى واهدافهما[٧٤]. وفي الخامس والعشرين من نيسان ١٩٢٠ تم فرض الانتداب على العراق وفلسطين وسوريا، على ان تكون فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان، وبريطانيا على العراق وفلسطين، حسب الفقرة الرابعة والتسعين من مقررات مؤتمر سان ريمو والتي جاءت طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين لميثاق عصبة الامم والتي تنص على:

"توافق بريطانيا وفرنسا على ان تكون العراق وسوريا بلدين مستقلين معترف بهما اعترافاً مؤقتاً، على ان تتلقيا العون والمشورة في الادارة من قبل دولة منتدبة إلى ان يحين الوقت عندما تجد الدولتان أنهما بغنى عن هذا العون...". [٧٥].

الهوامش :

(١) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس، ط٥، (بيروت، ١٩٧٨)، ص ص ٣٤٧- ٣٤٨.

(*) بموجب الاتفاقية المذكورة حصلت فرنسا على سوريا ولبنان وكليكيا والجزء الجنوبي الشرقي من الاناضول وولاية الموصل، ولونت منطقة النفوذ الفرنسي على الخارطة باللون الازرق، وحصلت بريطانيا على وادي الرافدين وميناءي عكا وحيفا وشرقي الاردن، ولونت هذه المنطقة باللون الاحمر بينما وضعت فلسطين تحت ادارة دولية. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد عثمان ابو بكر، كردستان له په يمانى سايكس بيكو وسازانوف- پالپولوك دا، روژى كردستان (گوڤار)، بەغدا، مايس ١٩٧٢؛ د. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، ط٢، (بغداد، ١٩٨٥)، ص ١٥؛
The Sykes-Picot Agreement 15 and 16 may 1916, pp. 1-4, www.lib.byu.sykespicot.html.

(٢) د. كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا كريم، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ٣١٠؛ صالح محمد ئەمين، كردو عەجەم، ميژووى سياسى كردەكانى ئيران، (ب، ج، ١٩٩٢)، ل ١٢٥.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرى زاخۆ بۆ ڤەكۆلينێن كوردى

(٣) د. احمد عثمان ابو بكر، كردستان في عهد السلام، (بعد الحرب العالمية الأولى)، (اربيل، ٢٠٠٢)، ص ص ١٥٨- ١٦٨.

(**) شريف باشا (١٨٦٥- ١٩٥١): هو الابن الاكبر لسعيد باشا بن حسين باشا خندان، اصبح ضابطاً في الجيش العثماني ثم جنرالاً، تزوج في العام ١٨٩٠ من أمينة خانم بنت محمد عبد الحليم باشا بن محمد علي باشا والي مصر، وهي اخت الصدر الاعظم محمد سعيد حليم باشا، تبوء عدة مناصب ادارية في استانبول، وكان اخر منصب رفيع تقلده هو منصب الوزير المفوض (سفير) للدولة العثمانية في استوكهولم عاصمة السويد ١٨٩٨. اتهم بالاشتراك في اغتيال الصدر الاعظم محمود باشا فحكم عليه بالاعدام غيابياً، فلم يعد إلى الدولة العثمانية بعدها، ومارس نشاطه القومي في الخارج، توفي العام ١٩٥١. للمزيد من التفاصيل ينظر: صالح محمد حسن بادي، شريف باشا ودوره السياسي (١٨٦٥- ١٩١٥)، (اربيل، ٢٠٠٥)، فؤاد حمه خورشيد، القضية الكردية في المؤتمرات الدولية، (اربيل، ٢٠٠١)؛

F.o., (371), (585371), British Delegation paris, No 882, June, 4, 1919.

(4) F.O., (1932/M/2201), (6658), British Hight Comm., Istanbul, 18th , Sep., 1919.

(٥) محمد رەسول هاوار، شيخ مەحمودى قارەمان و دەولەتەكەى خواروو كردستان، (لندن، ١٩٩٠)، ل ٣٤٦.

(6) F.O., (371), (3385), (584373), from Political Baghdad Repeated Foreign, Taheran, 1st, November, 1918.

(٧) د. وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، (لندن، ١٩٩١)، ص ٧٥.

(٨) مقتبس من: بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا واثرها في كردستان الشمالية ١٩٠٣- ١٩٢٦، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاداب، جامعة دهوك، ٢٠٠٤، ص ٤٢.

(*) مارك سايكس (١٨٧٩- ١٩١٩): سياسي وضابط بريطاني تولى مناصب عديدة في السلك الدبلوماسي وهيئة الاركان الحربية، وسكرتير لجنة الدفاع الامبراطوري وسكرتير سياسي لوزارة الحرب، وقد ارتبط اسمه باتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: مارك سايكس، القبائل الكردية في الامبراطورية العثمانية، ترجمة هەوراز سوار علي، تقديم ومراجعة وتعليق عبد الفتاح علي بوتاني، (دهوك، ٢٠٠٢)، ص ص ٢٢- ٢١.

(٩) د. احمد عثمان ابو بكر، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(١٠) نقلاً عن: د. وليد حمدي، المصدر السابق، ص ص ٣٨- ٤٠.

(١١) د. كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(١٢) احمد عثمان ابو بكر، مقترحات لإدارة المناطق الكردية بعد الحرب العالمية الأولى، كاروان(مجلة)، العدد(١٤٨)، بغداد، ايلول١٩٨٦، ص ص ٢٢- ٢٤.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرى زاخۆ بۆ ڤەكۆلينێن كوردى

(١٣) فوزي خلف شويل، ايران في سنوات الحرب العالمية الأولى، (البصرة، ١٩٨٥)، ص ص ٨٠-٩٥.

(١٤) د. احمد عثمان ابو بكر، كردستان...، ص ٣٧١.

(*) لويد جورج (١٨٦٣- ١٩٤٥)، احد كبار الساسة الانكليز، كان منتمياً لحزب الاحرار، ومنذ سنة ١٨٩٠ اصبح عضواً في البرلمان الانكليزي، تقلد مناصب رئاسة الوزراء للفترة ما بين ١٩١٦- ١٩٢٢، حصل على لقب اللورد قبيل وفاته. للمزيد من التفاصيل ينظر: منتهى عذاب دويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

(١٥) مقتبس من: بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص ٤٤

(١٦) د. احمد عثمان ابو بكر، كردستان...، ص ٣٧١.

(١٧) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت، ١٩٧١)، ص ٢٠٥.

(١٨) الدكتور عثمان علي، دراسات في الحركة الكردية المعاصرة١٨٣٣- ١٩٤٦، دراسة تاريخية وثائقية، تقديم الدكتور عمر الهماوندي، (اربيل، ٢٠٠٣)، ص ٢٨٩.

(١٩) المصدر نفسه، ص ص ١٨٩- ٢٩٠.

(٢٠) د. وليد حمدي، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٢١) مقتبس من: الدكتور عثمان علي: المصدر السابق، ص ٢٩١.

(22) C.J. Edmond, Kurds, Turds And Arabs, (London, 1957), P. 59.

(٢٣) نقلا عن د. احمد عثمان ابو بكر، كردستان...، ص ٤٧١.

(٢٤) مقتبس من: الدكتور عثمان علي، المصدر السابق، ص ص ٢٩١- ٢٩٢.

(*) كيرترود لوثيان بيل (١٨٦٨- ١٩٢٦): أتمت دراستها في الكلية الملكية في لندن وجامعة اكسفورد، تخصصت في علم التاريخ، قامت برحلات متعددة إلى البلدان الأوربية والشرق الاوسط، عملت مع الاستخبارات البريطانية في القاهرة، ثم انضمت إلى الحملة العسكرية البريطانية إلى العراق وعينت بمنصب السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي البريطاني، كانت لها علاقات وطيدة مع الملك فيصل والعديد من زعماء العشائر الكردية والعربية، كان لها تأثير واضح على السياسة البريطانية في العراق وكردستان وقد ألفت كتب عديدة منها فصول من تاريخ العراق القريب، ورسائل المس بيل. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد يوسف القرشي، المس بيل واثرها في السياسة العراقية، (بغداد، ٢٠٠٣).

(25) Forence Bell, The Letter Of Gertude Bell, (London, 1960), PP. 285-286.

(٢٦) رةفيق حلمي، ژيدةرى پيَشووِ، بةشى يةكةم، ل ٧١؛ لوسيان رامبو، الكرد والحق، ترجمة عزيز عبد الاحد نباتي، (اربيل، ١٩٩٨)، ص ص ٧٤- ٧٥.

(٢٧) رةفيق حلمي، يادداشت، كردستانى عيراق و شورشةكانى شيخ مةحمود، (بةغدا، ١٩٥٦)، بةشى يةكةم، ل ل ١٠٢- ١٠٣

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرى زاخۆ بۆ ڤەكۆلينێن كوردى

(٢٨) محمد صالح زيباري، الشيخ محمود الحفيد (١٨٨١- ١٩٦٥) سة رهلدان (مجلة)، العدد (٩)، دهوك، تشرين الاول ١٩٩٣، ص ١٤١؛ محەمەد عەلی بەرزنجی، ژیدەری پیشوو، ل ٢٤

(*) عادلة خانم: احدى اميرات مقاطعة اردلان في كردستان الشرقية، تزوجها عثمان باشا العام ١٨٩٥، هو رئيس قبائل الجاف وقائممقام قضاء حلبجة في أواخر ايامه، كانت عادلة خانم تتمتع بشخصية قوية وتغلبت على زوجها واستولت على جميع شؤون ادارة عشيرة الجاف. للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام الكرد، (لندن، ١٩٩٥)، ص ١٥٣

(٢٩) ني. جي. ناو، العشائر الكردية، ترجمة وعلق عليه فؤاد حمه خورشيد، (بغداد، ١٩٨٥)، ص ص ١٢- ٢٥؛

F.O., (371), (5096), Administration Of Sulaimaniyah Division For The Year 1919.

(30) F. O. (371), (5068), Tel from Admiral Deroback, 16th, April, 1920.

(**) حمدي بك بابان: ابن محمد باشا ابن سليمان باشا، ولد في اسطنبول ١٨٧٠، واكمل فيها الكلية العسكرية، رجع إلى بغداد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، كان على علاقة جيدة مع الانكليز، إلا انه غادر العراق إثر خلاف نشأ بينه وبين الحكومة العراقية حول بعض الاراضي العائدة له، التي أرادت الحكومة استملاكها، توفي في بيروت في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٣١) د. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، (بغداد، ١٩٨٥)، ص ١٩.

(٣٢) للمزيد من التفاصيل ينظر:

F.O., (371), (5068), (E3398), 11,4) India Office, View of Hamdi Baban, Novermber, 1920.

(***) السيد طه الشمديني: هو ابن الشيخ محمد صديق، حفيد الشيخ عبيد الله النهري، قائد ثورة ١٨٨١، نشط لدى الدوائر السياسية البريطانية في العراق وحاول نيل واستحصال الحقوق الكردية، كما ارتبط بعلاقات قوية مع المسؤولين الانكليز، وترك انطباعاً جيداً لدى المسؤولين الانكليز في العراق. للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٣٣) د. عزيز الحاج، المصدر السابق، ص ١٩.

(34) F.O., (371), (5069), Office of The Civil Commissioner, Baghdad, 8th, October 1920.

(٣٥) ابراهيم خليل احمد، ولاية الموصل، دراسة في تطوراتها السياسية١٩٠٨- ١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الأداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٥٢٩.

(٣٦) عومەر معروف بەرزنجی، محمود خانی دزلی شورە شگیری روژهەلاتی کردستان، (هەولیر، ٢٠٠٠)، ل ل ٧٨- ٧٩.

(٣٧) د. احمد عثمان ابو بكر، المصدر السابق، ص ١٦.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

Zakho Centre for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(40) Saadulla Abdulla: British Policy To Ward Kurdistan www.kurdistanica.com.

(٤١) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط، (القاهرة، ١٩٩٢)، ص ص ٤٠- ٤١.

(٤٢) نقلاً عن: د. احمد عثمان ابو بكر، كردستان...، ص ١٦.

(٤٣) صلاح الدين محمد سعد الله، كردستان والحركة الوطنية الكردية، (بغداد، ١٩٥٩)، ص ٣٠.

(٤٤) ابراهيم، خليل احمد، المصدر السابق، ص ٤٥٨.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

(٤٧) د. حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص ٥٠.

(48) F.O., (371), (5068), Letter from CC. To F.O., 19-5-1920.

(49) C.J. Admond, OP.Cit., P.303.

(٥٠) الدكتور عثمان علي، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(51) F.O., (371), (5061), Teleg, From Hegh Commission (HC), Baghdad To Sec. Ofc., For Colonies, 11, 12, 1920.

(*) جورج نثنايل كيرزن (١٨٥٩- ١٩٢٥): سياسي انكليزي كبير، اصبح وزيراً للخارجية في اعوام (١٩١٩- ١٩٢٤)، كان له دور بارز في تسوية القضايا الاوربية والشرق الادنى بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، وكان خلال الحرب احد اعضاء المجلس الحربي البريطاني في وزارة الحرب البريطانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: جرجيس فتح الله، النفط قرر مصير كردستان السياسي، الثقافة (مجلة)، العدد (٢)، (لندن، ١٩٩٠).

(٥٢) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٥٣) د. احمد عثمان ابو بكر، كردستان...، ص ١٠١.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(55) F.O., (371), (4298), (HM01175), Department Conference On Middle Eastern Affairs, Additional of, Situation In Kurdistan), March, 1919.

(56) G.H. Bennett, Iraq Oil and British Foreign Policy Ofter World War, www.worldwar1.com.

(57) LT.Col. Sir Arnold Wilson, Mesopotamia1917-1920,Aclash of loyal,Apresendand historical record,(london1931), II, P. 142.

(٥٨) د. احمد عثمان ابو بكر، كردستان...، ص ١٠٥.

(٥٩) د. وليد حمدي، المصدر السابق، ص ٨٨.

(60) F.O., (371), (5067), Teleg, from CC. To L., No. 1558, Bagdad, 4-2-1920.

(٦١) الدكتور عثمان علي، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

(٦٢) د. وليد حمدي، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٦٣) الدكتور عثمان علي، المصدر السابق، ص ٩٢.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

(٦٤) د. وليد حمدي، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٩٢

(66) R. Olson, The Emergence Of Kurdish Nationalism And Sheikh Said Rebellion, (Austen, 1989). PP. 55-56.

(*) بالاضافة إلى الوفد الكردي برئاسة شريف باشا فقد حاول عدد من الشخصيات والجمعيات الكردية تقديم مطالب الشعب الكردي إلى مؤتمر الصلح في باريس، وبهذا الخصوص فقد ارسل الشيخ محمود الحفيد رسالة بتاريخ العشرين من اذار ١٩١٩ حلمت تواقيع الشخصيات والزعماء الكرد في مختلف مناطق كردستان، كما قدم السيد عبد القادر النهري نيابة عن جمعية كردستان مذكرة عن الحقوق القومية الكردية إلى المؤتمر. للمزيد من التفاصيل ينظر: صالح محمد حسن بادي، المصدر السابق، ص ص ١٣٣- ١٣٥.

(**) لجنة العشرة: هي الهيئة الرئيسة العاملة في المؤتمر والمؤلفة من رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وايطاليا واليابان ووزراء خارجيتهم. للمزيد من التفاصيل ينظر: فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص ص ٤٩- ٦٥.

(67) Arthure L. Frothingh: Hand Book of War Fact and Peace Problem www.world1war.com.

(٦٨) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص ص ١٦- ٤٧.

(*) وودرو ولسن: الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة، ولد في ستونتن بولاية فرجينيا، درس في جامعتي كولومبيا وبيرنستون، حصل على شهادة الدكتوراه، وشغل منصب رئاسة جامعة برنستون بين اعوام ١٩٠٢- ١٩١٠، ثم اصبح حاكماً لولاية نيوجيرسي بين اعوام ١٩١٠- ١٩١٢، رشحه الحزب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية وفاز في الانتخابات وتقلد الرئاسة من العام ١٩١٣ واستمر في الرئاسة حتى العام ١٩٢١. للمزيد من التفاصيل ينظر: البير كان، الخيانة العظمى، ترجمة احمد غريبة، (بيروت، د.ت) ص ص ١١- ١٨.

(٦٩) جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص ص ٤٠٦- ٤٠٧؛
Cassan R. Attiyya, Iraq 1906-1921, Apolitical Study, (Beirut, 1973), P 185.

(**) جاءت اللجنة لدراسة مدى امكانية تطبيق نظام الانتداب في المناطق المحررة من السيطرة العثمانية، وقد عبرت اللجنة بقبولها هذا النظام في تقريرها المقدم إلى سكرتارية مؤتمر الصلح في الثامن والعشرين من آب ١٩١٩، إلا ان الحلفاء اهملوا التقرير ولم يعمل به. للمزيد من التفاصيل ينظر: جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص ص ٤٠٦- ٤٠٧.

(*) الحزب الديمقراطي الكردي، تشكل في اسطنبول العام ١٩١٩، وكان ممدوح سليم سكرتيراً للحزب، ادى دوراً في ايصال الصوت الكردي إلى المحافل الدولية، كما انه قدم مذكرتين رسميتين إلى الحكومة البريطانية طالباً منها حماية حقوق الكرد، كما اشتكى الحزب في المذكرة من سياسة الاتراك تجاه الكرد واستخدام القوة والعنف ضد الكرد. للمزيد من

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

التفاصيل ينظر: كريس كوجيرا، كرد له سەدەی نوزدەو بیست دا ومركيرانی محمد رمیانی، چاپی دووەم، (تەهران، ١٣٦٩)، ل ٦٩.

(٧٠) احمد عثمان، ابو بكر، كردستان في وثائق لجنة كينج- كراين، شمس كردستان (مجلة)، العدد (٧)، اذار ١٩٧٢، ص ١٢.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٧٢) سروه اسعد صابر، كردستان من بداية الحرب العالمية الأولى الى نهاية مشكلة الموصل١٩١٤- ١٩٢٦، دراسة سياسية ثقافية، (اربيل، ٢٠٠١)، ص ١٠٢.

(٧٣) د. وليد حمدي، المصدر السابق، ص ١٠١.

(**) حضر المؤتمر كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان، واستمر اعماله حتى السادس والعشرين من نيسان ١٩٢٠، للمزيد من التفاصيل ينظر:

George Antonuis, The Arab Awaking, the Story Of the Arab National Movement, (London, 1945), P. P 305-323.

(٧٤) جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص ص ٤١٩- ٤٢٠.

(٧٥) سليمان موسى، الحركة العربية، ١٩٠٨- ١٩٢٤، (بيروت، ١٩٧٠)، ص ص ٥٤٦- ٥٤٧.

سیاسەتا بەریتانیا بەرامبەر کوردستانا باشوور
(چریا دوویێ ١٩١٨ – نیسانا ١٩٢٠)

پوختە:

سیاسەتا بریتانیا ل هەمبەر کردستانێ د ماوەیێ ڤەکولینێ دا، دهێتە نیاسین کو جورە بەرەلاییەك ب خوڤە دیتی یە، ئەو ژی ڤەدکەرێتن بو بارودوخێ دەڤەر تێدا دەربازدبوو، وان گهورینێن ب لەزێن ل سەر گورەپانا هەرێمی و نێڤ دەولەتی پەیدابووین، کو زوور بەیا وان چارەسەرییێن ژلایێ بەرپرسێن بریتانیا ڤە هاتینە دانان بو کێشەیا کردی هەڤدژی ئێکتربووینە.

پێشنیارێن دەسەلاتدارێن بریتانی ل دەستپێکێ گرێدای دانانا کومەکا نیمچە دەولەتێن کردی بوویە ل دەوروبەرێ کەمەرا ویلایەتا میسل، پاشان هاتە گهارتن بو پروژەیێ دابەشکرنا کردستانێ دناڤبەرا بریتانیا و فەرەنسادا، و پاشان گەشەکرنا هزرا خو ڤەکێشانا هێزێن خو ییّن لەشکەری ژ کردستانێ و، و هێلانا چارەنڤیسێ وێ بو خەلکێ وێ، و ل دیماهیکێ بجە ئینانا بیروکەیا گرێدانا ویلایەتا میسل ب شاهنشینا عیراقا نویی ڤە.

پەیڤێن سەرەکی: *کوردستان، بەریتانیا، عیراق، ویلایەتا میسل، شێخ محمود*

Zakho Centre for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ ڤەکولینێن کوردی

British policy towards southern Kurdistan (November 1918 -April 1920)

Abstract:

British policy towards Kurdistan was characterized by blundering and randomness due to the circumstances and rapid changes at the regional and international arena. Most of the alternatives that were adopted by the British government were contradictory. At the beginning, the British government made an effort to make several small autonomous Kurdish states around Mosul. Later on, it put for discussion with France a joint plan for dividing Kurdistan between them. After that, the British government .propounded the idea of withdrawing its forces from Kurdistan and the Kurdish people to have the right to self-determination .Finally, it propounded the idea of annexing southern Kurdistan to the newly established Iraqi kingdom.

Thus ,it can be said that the sequence of the events in the region made the Allied powers to hold a conference in San Remo city in Italy on April 9,1920 to resolve the situation comprehensively between France and Britain about the future of the region in general ,and Kurdistan in particular, provided that it would in harmony with their aims. On April 25, 1920 mandate was imposed on Iraq, Palestine and Syria, provided that Syria and Lebanon be mandated by France ,and Iraq and Palestine be mandated by Britain pursuant to San Remo Conference decisions which came in accordance with the fourth paragraph of the Article twenty-two of the League of Nations Charter.

On April 25, 1920 Mandate was decided between France and Britain. From that time the region entered into a new historic turning point and a new chapter of the region history known as Mandate chapter started.

Keywords: *Kurdistan, British, Iraq, Mosul, Shekh Mahmoud*

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی